

جماليات تلقي النّص الشعري عند القاضي الجرجاني

كتاب "الوساطة" أنموذجا

the aesthetics of receiving the poetic text according to al-kadi al-jurjani, the book "al-wasata" as a model

محمد أمين باكري *

أ.د/ميلود شنوفي *

تاريخ النشر: 2022/05/01	تاريخ القبول: 2022/02/02	تاريخ الإرسال: 2021/12/21
-------------------------	--------------------------	---------------------------

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن جماليات تلقي الشعر عند القاضي الجرجاني، بعديّه أحد أبرز نقّاد القرن الرابع الهجري، من خلال التطرّق إلى جملة من المفاهيم ذات الصّلة بالقارئ وأنواعه وشروطه، إضافة إلى تتبّع فعل التلقي عنده، عبر الإجراءات والمعايير القرائيّة والأدوات المنهجية الكفيلة بتفحص النصوص الشعريّة وتقبّلها، والوقوف على دلالاتها المضمرة، والتي قد تكسر أفق توقع القارئ وتفاجئه، بالنظر إلى ما تكتنزه من معاني متعدّدة.

الكلمات المفتاحية: التلقي، الوساطة، القاضي الجرجاني، القراءة، المتنبّي.

Abstract:

This study aims to reveal the aesthetics of receiving poetry according to al-kadi al-jurjani, who is considered one of the most prominent critics of the fourth century ah, by dealing with a number of concepts related to the

المؤلف المرسل: محمد أمين باكري ema.bakri@univ-blida2.dz

* مخبر الدراسات الأدبية والنقدية

جامعة لونييسي علي /02 / ema.bakri@univ-blida2.dz

* جامعة امحمد بوقرة ببومرداس / m.chenoufi@univ-boumerdes.dz

reader, its types and conditions. moreover, it tried to trace his act of receiving, through procedures, reading standards, and methodological tools to examine texts and accept them. this research also stands on its implicit connotations, which may break the horizon of the reader's expectation and surprise him, given the multiple meanings it contains.

Key words: *receiving, al-wasata, al-kadi al-Jurjani, reading, al-mutanabbi.*

*** **

. مقدمة:

النص الشعري كغيره من النصوص الأخرى خاضع لفعل القراءات المختلفة وهذا من خلال الدور الذي يضطلع به القارئ ببعثه إلى الوجود عبر أفق تلقى يسهم في إبراز ما يكتنزه من معانٍ مضمرة وإعادة تشكيلها ليمنحه دلالات كثيرة قد تكسر أفق التوقع وتفاجئه، لذا فالمتفحص لسلسلة التلقيات المختلفة للنص الشعري الواحد في القراءة العربية القديمة لاشك أنه سيجدها متباينة بالنظر إلى تباين فعلها القرآني واختلاف آلياته، ومن أبرز تلك القراءات الشعرية القديمة المتميزة؛ قراءة القاضي الجرجاني عبر مدوّنته "الوساطة بين المتنبي وخصومه"، والتي شغلت حيزًا هامًا ضمن الدرس النقدي العربي القديم، وكانت منطلقًا لكثير من الدراسات النقدية اللاحقة، وهذا ما يفتح أفقا للتساؤل حول الطريقة التي انتهجها القاضي في قراءة النص الشعري القديم، وعن نظرتة للمتلقى والشروط الواجب توفرها فيه، إضافة إلى أبرز الأدوات القرآنية المعتمد عليها في فهم تلك النصوص الشعرية وتفسيرها وإبراز جمالياتها.

نحاول من خلال هذه الدراسة تتبّع فعل القراءة لدى القاضي الجرجاني من خلال مدوّنته النقدية: "الوساطة بين المتنبي وخصومه"؛ وهذا من خلال الوقوف على جهازه المفهومي القرآني وكذا التطرّق لبعض آليات تلقي النص الشعري القديم لديه، بغية الكشف عن الجماليات الكامنة فيه.

كان كتاب "الوساطة" محل دراسة بوصفه من المدونات النقدية التي استوعبت تلك الخصومات النقدية حول المعنى الشعري في القرن الرابع الهجري، فعكست نصوصه كثيرًا من الجماليات التي لم يألفها الخطاب النقدي العربي.

2. مفهوم القارئ وأنواعه لدى القاضي الجرجاني: كثيرا ما أشاد نقّاد نظرية التلقّي بالدور الهامّ الذي يضطلع به القارئ انطلاقا من تعامله مع النّصّ وتفاعله معه، فلم يجعلوا دوره تقليديا، بل أرادوه مشاركا في صنْع المعنى ليتِمّ التحوّل من النّصّ وموضوعه إلى الفعل القرائي المنتج، حيث أنّ المشاركة في صنع المعنى تجعله يقوم بوظيفتين هامّتين: الإدراك المباشر والاستذهان، أمّا الإدراك المباشر فيتِمّ على مستوى النّصّ وهيكله الخارجي ويُعدّ بمثابة القراءة الأولى له، فيما تتم مهمّة الاستذهان على مستوى الخيال، حيث يُتاح للقارئ -من خلال قراءته الثانية له- إنتاج مواضيع جمالية لا حصر لها¹، وهذا ما يعكس تعدّد القراءات للنّصّ الواحد، وإعادة إنتاج المعنى من قارئ لآخر، وهو ما يقترب كثيرا إلى ما يشير إليه مفهوم القارئ الضمني الذي طرحه "إيزر" ودوره النّصي الخفي الداعم لكشف مضامين النّصّ المضمرة من طرف القارئ وتفاعله جماليا معه من أجل بناء معناه².

بالعودة إلى رؤية القاضي الجرجاني للقارئ وما تنطوي عليه من مفاهيم مضمرة في نصوص خطابه النّقدي، يتجلى لنا ما كان يعني به من إشارات لمفهوم "القارئ الضمني" من خلال تلك القرائن اللّغوية المرتبطة بصيغ المخاطب والغائب وعبارات الدّعاء³، والذي بدوره يحاول أن يجد لنفسه مكانا ضمن النّصوص الشعريّة التي يسعى متلقيا لإبراز ما تكتنزه من جماليات لبناء معاني جديدة وفق قراءاته الفاحصة لها، وباختلاف النّصوص يختلف القراء، فنجد الجرجاني قد أشار إلى ما يُعرف بـ"القارئ الخبير" في سياق حديثه عن قراءة النّصّ الشعري ومعايير تقبّله، فتوفّر <<القرائح الصّافية، والطّبائع السّليمة التي طالت ممارستها للشّعر>>⁴ من الشّروط الواجب توفّرها في هذا "القارئ الخبير" العالم بالشّعر وخباياه، فمفهومه يتلخّص في كيفية تعامله مع النّصّ الشعري، إذن فقارئ الشّعر "الخبير" حسب ما يُشير إليه الجرجاني هو ذلك القارئ الذي يحذق نقده ويثبت عياره ويقوى على تميّزه، ويعرف خلاصه⁵، فالنّصوص النّموجية تلتزم قراءً نموذجين لفهمها وإبراز دلالاتها المضمرة، وهذا ما يدلّ على أنّ القراءات تتباين تبعا لاختلاف النّصوص وتعدّد القراء، فنجد من أنواعهم لدى القاضي الجرجاني ما يلي:

1.2 القارئ السّلي (المعجب): من خلال مصطلح (المعجب) يتّضح أنّ تلقّيه مبني على الهوى والإعجاب لا على العلم والمعرفة، مما جعل قراءته تتسم بالسّلبية، فهو قد لا

يتعمق في فهم ما لم يألفه بالنظر لما يكتنزه من معاني ودلالات، ومن جملة صفاته التي صاغها الجرجاني: الإكثار من التّقرّض، واعتماد الهوى إضافة إلى الإعجاب والميل لإبانة المعاييب وإظهار السّقطات وإنكار الفضل، كلّها صفات تُبعد هذا المتلقي عن الموضوعية لتضعه وفق مسار المتلقي السّليبي⁶، لذا فقد أعاب الجرجاني عليه القراءة السّطحية البعيدة عن توظيف الآليات الحجّاجية اللاّزمة⁷ فلا بد من استيفاء الحجّة قبل اصدار الحكم.

2.2 القارئ العالم (العميق): عبّر الجرجاني بمصطلح (أهل العلم) -في أكثر من موضع- قاصداً به أهل العلم بالشّعر، فيقول مثلاً <<... وكل هذا عند أهل العلم معيب مردود، ومنفي مردول...>>⁸، حيث يتجلّى دور "أهل العلم بالشّعر" في القراءة الواعية للنّصوص، ويعدّ الجرجاني هذا النّوع من القراء من النّقّاد الذين يتّسمون بالعدالة النّقديّة نظراً لصحّة الطّبع وكثرة المران النّقدي (نقد النصوص)، وقد جعله من أهل التّحصيل والدّهن اللّطيف، والدّوق المعلّل، المُميّز بين رديء الشّعر وجيّد، الواقف على اللّحن في النّصوص المختلفة⁹، كما يضطلع بمهمّة استجلاء باطن النّص ليكشف قيمته ومميّزاته وما استعصى فهمه وهذا ما يتطلّب فهماً ثاقباً¹⁰؛ للخوض في تلك القضايا العميقة المتعلّقة مثلاً بالسّرقات الشعريّة والتكثيف الخيالي (الاستعارات الغامضة).

3.2 القارئ الثّقيف المتدوّق: يشترك هذا النّوع من القراء في كثير من الصّفات مع القارئ العالم، بيد أن الفارق بينهما هو أنّ القارئ الثّقيف له من الخبرة الكثير، إضافة لامتلاكه ذوقاً غير معلّل، حيث أنّ <<الكلام في الشّعر إذا خلا من اللّحن الظّاهر والخطأ الفاحش، وسلمت أوزانه وأعارضه من المعاييب البيّنة يصعب الوصول إلى تفضيل بعضه على بعض اعتماداً على الحجج الملموسة والبراهين الواضحة.>>¹¹ لأنّ هذا <<باب يضيق مجال الحجّة فيه، ويصعب وصول البرهان إليه، وإنّما مداره على استشهاد القرائ الصّافية، والطّبائع السّليمة، التي طالت ممارستها للشّعر، فحذقت نقده، وأثبتت عياره، وقويت على تميّزه، وعرفت خلاصه.>>¹² ما نستشقه هنا أنّ بعض النّصوص موضع المفاضلة بين القراء قد لا يمكن الفصل بين جيّدتها وريديتها نظراً لقصر كل الأدوات العقلية المادية عن التّعليل واستخلاص جماليّتها وقيمتها، فيتّم اللّجوء لما أسماه القدماء "بوقع الكلام على النّفس"¹³ ليتجلّى بوضوح ما قيل إنّ <<المفاضلة بين الأشعار الحسنة إنّما ترجع إلى

الاقتناع لا إلى الاقتناع بالحجة لذلك علقه القدماء بـ (الطبع ولم يعلقوه بالعقل).¹⁴ ولعلّ أكثر الأحكام اعتماداً على الذّوق غير المعلّل ما جاء في باب الاستعارة بشكل خاص، فقد عدّها الجرجاني ركيزة من ركائز الكلام، يوظّفها الشّاعر لتكثيف المعاني والتوسّع فيها ليستحيل التّظلم حسناً واللفظ مزيناً، فيمكن القول هنا إنّ الجرجاني يقدّم المعيار النّفسي للحكم على قبيح الاستعارة وحسنها¹⁵، لكنّ هذا من شأنه خلق أحكام متداخلة بين من تكون مبنية على العدل النّقدي، وأخرى على الهوى والذّاتية، ليستدرك الجرجاني هذا الأمر بأن يُلحق كلّ اعتماد للمعيار النّفسي بحكم نقدي معلّل لتأييده ودرء الذاتية عنه، ليكون مؤسساً على حجة وبيان¹⁶ وهكذا تكون أحكام هذا النّوع من القراء جامعة لمعيارين: (النّفسي، والحجّاجي)

4.2 القارئ الوسيط (الحكم): يضطلع المتلقي الناقد الحكم بمهمة الوسيط الذي يسعى لاستدراك بعض الأحكام النّقديّة الجائرة، فكان الجرجاني من خلال "الوساطة" قارئاً حكماً، من خلال تمحيص الأحكام النّقديّة¹⁷ في إطار ما يسمّى بنقد النّقْد، ليستجلي الحكم النّقدي العادل بين المتنبي وخصومه فيما دار حول شعره، ومن جملة ما طرحه الجرجاني من صفات خصّها هذا النّوع من القراء: الاقتصار على ما اختلف فيه من معاني و التّبس، وتقديم الحجّة لما كان مستعصياً عن الفهم والتّأويل¹⁸، فالقارئ الحكم ميسّر للحجج ومُقنع بها، فهو يجمع كل ما تمّ ذكره من مميّزات للقراء السّابقين.

3.2 الشّروط الواجب توفّرها في القارئ: جاء في مقدّمة كتاب الوساطة: <<التّفاضل أطال الله بقاءك داعية التّنافس، والتّنافس سبب التّحاسد، وأهل النّقص رجلان: رجل أتاه التّقصير من قلبه، وقعد به عن الكمال اختياره، فهو يساهم الفضلاء بطبعه، ويحنو على الفضل بقدر سهمه، وآخر رأى النّقص ممتزجاً بخلقته، ومؤثلاً في تركيب فطرته، فاستشعر اليأس من زواله، وقصرت به الهمة عن انتقاله، فلجأ إلى حسد الأفاضل، واستغاث بانتقاص الأمثال، يرى أن أبلغ الأمور جبر نقيصته، وستر ما كشفه العجز عن عورته اجتذابهم إلى مشاركتهم، ووسمهم بمثل سمته.>>¹⁹ يظهر جلياً انتقاد الجرجاني لما أسماه بـ "أهل النّقص" في إشارة منه إلى "المتلقين السليبين" لشعر المتنبي إذ لم تكن قراءتهم خاضعة لأسس وقواعد قرآنية سليمة فكثيراً ما اتّسمت بالتّحامل والحسد والبُعد عن الأخلاق الواجب توفّرها لدى القارئ الحصيف، وما نستشقه أنّ الابتداء بذكر مساوئ

التلقي وسليباته كان لغاية تبرز ما يروم الوصول إليه صاحب "الوساطة"، من توجيه لتلك القراءات المتباينة والتي كانت تصدر أحكاما تفتقر لطريقة واضحة، لذا عمل على بعث تلقٍ آخر وفق مسار جديد وآليات قرائية منطقية إيجابية، بناءً على هذا جعل القاضي ناقد النص الشعري خاضعا لجملة من الشروط ليكون تلقّيه ايجابيا ، وحكمه مُنصفا، والتي نذكرها فيما يلي:

1.3.2-العدل النقدي: ويعدّ أول الشروط التي وضعها الجرجاني، يقول: <<ليس من حكم مراعاة الأدب أن تعدل لأجله عن الإنصاف أو تخرج في بابه إلى الإسراف بل تتصرف على حكم العدل كيف صرفك، وتقف على رسمه كيف وقفك>>²⁰ وهذا من شأنه وضع المتلقي في موضع الإقرار والوقوف على الحقيقة، وهو مبدأ نقدي عادل مساهم في تحسين الحكم النقدي والارتقاء بالنقد والمتلقي، وقد بيّن الجرجاني في كثير من المواضع طرق العدل والإنصاف، منها على سبيل المثال لا الحصر قوله: <<فتنصف تارة وتعتذر أخرى، وتجعل الاقرار بالحقّ عليك شاهدا لك إذا أنكرت، وتقيم الاستسلام للحجة -إذا قامت- محتجا عنك إذا خالفت>>²¹ نستشف هنا دعوة مُضمرة إلى التحلي بالتواضع وتقبّل الرأي الآخر، وأنّ الأحكام النقدية قد يشوبها نقص فتكون عرضة للتعديل.

إن التزام الجرجاني بمبدأ تطبيق العدالة والإنصاف على النفس أخذ "محمد مندور" للقول بأن لغة الجرجاني النقدية لغة نادرة المثال عند المؤلفين من قدماء العرب، فيها نأى بنفسه عن قراءات اتّسمت لغاتها بالدلال والإعجاب بالنفس والإسراف كقراءات الصولي وقدامة...²².

لقد كان اهتمام الجرجاني وحرصه على ترسيخ مبدأ العدالة النقدية دافعا حقيقيا لتتميز قراءته عن باقي القراءات السابقة، فتكون أكثر موضوعية عن سابقتها، فجعل هذا محمد مندور يصف تلك القراءات بالذاتية والإسراف، فانماز الجرجاني بقراءته؛ لأنه سعى لأن يكون حكمه النقدي صائبا، وصولا بالمتلقي لاكتشاف تلك القيمة النقدية الواجب توفرها في الحكم النقدي المبني على اليقين، وهذا من شأنه بث ثقة في المتلقي للحكم النقدي وحقّته.

2.3.2-الطّبع والبُعد عن التكلّف: وهو من جملة المعايير القرائية لدى القاضي، يقول محمدا مفهومه: <<وملاك الأمر في هذا الباب خاصة ترك التكلّف ورفض العمل

والاسترسال للطّبع، وتجنّب الحمل عليه والعنف به، ولست أعني بهذا كل طبع، بل المهذب الذي صقله الأدب، وشحذته الرواية، وجلته الفطنة، وألهم الفصل بين الرديء والجيد، وتصوّر أمثلة الحسن والقبح.²³ فالتمييز بين جيد الشعر وردئه لا يخضع للهوى والتعصب، بل إنّ حضور الطّبع درء لكل ذاتية أو تكلف، وهذا بالقول إنّ الناقد مثل الشّاعر، لا يحق له أن يتكلف غير ما يلهمه طبعه، ولو كان تكلفه مسaire لعادة دارجة أو فكرة دخيلة؛ >> فالناقد الجيد هو الذي يترك العنان لطبعه المثقف كي يلهمه استشفاف النمط الأوسط الملائم لمرحلته التاريخية والثقافية والاجتماعية، فيقود التطور الشعري بموجبه.²⁴ شريطة أن يكون لهذا الطّبع ما يصقله.

إذن فالتمييز الشعري لدى الجرجاني لا يسر إلا لقرائح صافية، وطباع سليمة، طالمت ممارستها للشّعر، والكشف عن جمال النّص الشعري لا يتم إلا في ضوء الإلمام بعطاءات الشّعر الأخرى، فمن خلال ذلك تستبان قدرة الشّاعر في التّفرد، وتعرف إضافته الجديدة.²⁵

3.3.2- التّدوق الفني : حيث نجد أنّ الجرجاني يرى أنّ اعتماد المتلقي للدّوق الفني عند إطلاق الحكم النقدي ضرورة، حتى يتجرّد ذوقه من كل فكرة مسبقة، وينأى عن كل عصبية، ليستحيل الفعل القرآني متجاوزاً لما يمكن تجاوزه من لحن لغوي أو عروضي حتّى يتحرّر الشّعر والتّدق من تتبّع تلك الأخطاء فيكون مجال الاشتغال أكثر عمقا ممّا كانت عليه التلقّيات المتعاقبة للشّعر القديم.²⁶

الدّوق لدى الجرجاني استعداد فطري مزروع في نفس الناقد، لا يمكن للمعرفة العلمية أن تهديه ما لم يكن في طبيعة نفسه، وغريزة وجدانه، ومعنى ذلك أنّ >> ليس كلّ قارئ للشّعر مهياً لنقده، والوقوف على أسراره ما لم يتوافر فيه هذا الدّوق.²⁷ لذا فقيمة التّدق بقدر الجمالية التي تنبعث في نفس المتلقي المنقّب في عمق العمل عما يُبطنه من جمال، فلا يستطيع أن يعبر عنه بلغة قد لا تفي بالغرض، ليحتكم للدّوق وما تستصيغه نفسه وتقبله، فقد يكون الشّيء مُتقنا محكما ولا يكون حلوّاً مقبولاً، ويكون جيّداً وثيقاً، وإن لم يكن لطيفاً رشيّقا، وقد يجد الصورة الحسنة والخلقة التامة مقيلة ممقوتة، وأخرى دونها مستحلاة مرموقة.²⁸

رغم إدراك الجرجاني أن مقياس الدّوق لا يمكن أن تُؤسّس عليه بعض الأحكام النّقدية، إلا أنه يعتدّ به في تلقّي بعض النّصوص حيث جعله أداة فاحصة تُساعد على قراءتها لتساويها في الجودة فتتمّ المفاضلة بينها على أساس حلاوة وطلاوة ما حوته من قدرات تصويرية بارعة تخترق النّفس وتكسر أفق توقّعها لتمكث في أعماقها، وهذا لن يتمّ إلا بمقابلة اللفظ باللفظ والمعنى بالمعنى، لتتبيّن الفاضل من المفضول²⁹.

4.3.2-مراعاة مقتضى الحال: حرّياً بالمتلقّي أن يأخذ المقام بعين الاعتبار، فينظر للنّصوص الشّعريّة وفق الحاضنة الثقافية التي وُجدت فيها، لأنّ ظروف العصر تختلف، كما أنّ طبائع الشّعراء تتباين عبر الأزمان، وهذا ما تعكسه نتائجهم الشّعريّة، فجدير بقارنّها أن لا يقارن شعر المتنبي مثلاً بشعر سابقه³⁰، لأنّ ظروف إنتاج نصوص هؤلاء غير التي أحاطت بشعر المتنبي، فلا نُلحق أبا الطّيب المتنبي مثلاً بطبقة تتباين مع طبقة أخرى³¹، وهذا ما أشار إليه الجرجاني حيث قال: <<... وليس الحكم بين القدماء والمولدين من التّوسط بين المحدث والمحدث بسبيل، كما لا نسب بينه وبين تفضيل قديم على قديم>>³² فعلى النّاقّد أن يضع الشّاعر ضمن طبقة من عاصروه، حتى لا يكون تلقّيه سلبياً؛ يُلغي شاعراً أو يفاضل بين شعرٍ حديث وآخر قديم.

3. فعل القراءة لدى القاضي الجرجاني:

1.3-القراءة الدّلالية: يشغل البحث الدّلالي على تقصّي العلاقات الدّلالية بين الرّموز اللّغوية ومدلولاتها وما يترتّب عليها من نتائج في سلامة الأداء للغرض المقصود، وفي وضوح رسالة المتكلّم، إلى المتلقّي على اختلاف النّصوص وتتبعنا لقراءة النّص الشّعري لدى القاضي الجرجاني نسعى للوقوف على مدى تحليله للجانب الدّلالي خاصة ما أتصل منه بالألفاظ والمعاني، حين تقديمه للأحكام النّقدية التي تعكس قيماً جمالية وذوقية³³.

نجد في بعض ما صنّفه الجرجاني ضمن أغاليط الشّعراء في معانهم؛ تركيزه على الأوصاف المثل عند العرب، وتشديده على أن يكون المعنى الشّعري متسقاً مع تلك الأوصاف ومستوياتها، فكانت مأخذه على بعض معاني الشّعر نابغة من إحساسٍ يرى في تلك المعاني هتكا للتّصور القيمي لمثالية الأشياء³⁴.

نجد مثلاً <<مما عدّه القاضي على امرئ القيس خطأً في المعنى في قوله:

وأركبُ في الرّوع خيفانَةً كسا وجهها شعرٌ مُنتشر

لأنّ من صفات الفرس الكريمة عند العرب ألاّ يغطي الشَّعْرُ العين، فإذا غطّى الشعر العين لم يكن الفرس كريماً، لذا لم يستصغ الجرجاني هذا الوصف؛ فالمراد نعت الفرس بالجودة، ولم يكن القاضي أوّل من نبّه إلى هذه الملاحظة حيث سبقه نقاد آخرون.³⁵

ناقش القاضي الجرجاني -عبر قراءته الدلالية- غلو الشعراء في معانيهم ودلالات ألفاظها، فجعل غلوهم قسماً: غلو مقبول وآخر غير مقبول، فالإفراط في المعاني عنده ليس مخصوصاً على شاعر معيّن، بل عند الكثير منهم (أوائل ومحدثين)، فنجد مما وصفه بالغلو غير المستحسن قول أبي الطيّب المتنبي:³⁶

وضاقت الأرض حتّى كان هاربهم إذا رأى غير شيء ظلّته رجلاً

أشار الجرجاني أن الشّاعر هنا لم يكثرث بالإحالة، ولم يستقبح أن جعل غير شيء مرثياً لما استوفى عنده الغاية، ولم يبق وراءها مرمى للشاعر، وفي الباب نفسه وأثناء قراءته لقول أبي تمام:

أفيّ تنظيماً قول الزور والفتنيد وأنت أنزرت من لا شيء في العدد

قال: <<قد أجاز هذا أن يكون لا شيء واحداً، وهذا أن يكون معدوداً فكيف يحظر عليّ أن أجعله مرثياً.>>³⁷ فيما نجد رأياً آخر لمحمد مندور في هذه القضية، والذي رأى في هذا البيت معانٍ صادقة، ولم يعدّه مثالا للإفراط وأنّ الجرجاني لم يدرك ما تضمّنّه البيت من صدق الدلالات وغزارتها، وعدّه من عيون الشّعر وأجوده³⁸، فيما يمكن القول إنّ الدّور الذي اضطلع به القاضي الجرجاني -عبر تفحصه الدلالي العميق- قاده إلى هذا الحذر من الإفراط في المعاني ولو على حساب الشّاعر الذي أراد إنصافه.³⁹

لقد كان الجرجاني حريصاً على سلامة المعنى، فكان شديد التّعقيب على تكلف أبي تمام في شعره، وربما دفعه حرصه هذا للنفور من الشّعر المتكلف الذي يقود إلى تعقيد المعاني بما يُرهق الفكر، وهذا لا يعني رفضه الغموض الفنّي الذي يتطلبه العمل الشّعري، بل عدّه هذا ميزة للشّعر، وموضع تفوّق واقتدار، وفرّق بينه وبين التّعقيد الذي يحطّ من قدر الشّعر، ويخلّ بجودته الفنّية.⁴⁰

2.3- القراءة اللّغوية: لغة الشّعر وسيلة الشّاعر للتعبير والخلق⁴¹، لذا فقد حظيت باحتفاء كبير من طرف النّقاد العرب، فنجد القاضي الجرجاني كثيراً ما يربط بينها وبين روح العصر الذي تعيش اللّغة فيه، وهذا لا يعني بحال أنّ اللّغة المعبّرة عن عصرها هي

لغة مُنفصلة عن زمنها الماضي، بل هي ذات صلة بذلك الزمن، خاصة وأنها تبين عن حاجات الإنسان وهمومه، لذا فواجب على الشّاعر المحدث أن تكون لغته معبّرة عن جوّ العصر، مُتّسحة بروحه؛ والشّاعر الذي يروم الاقتداء بمن مضى من القدماء لم يتمكّن من بعض ما يرومه إلاّ بأشدّ تكلف، وأتمّ تصنّع، ومع التكلّف تقلّ الحلاوة ويذهب الزّونق، فاللغة التي تناسب الشّاعر المحدث -من وجهة نظره- هي التي كان لفظها من النّمط الأوسط؛ ما ارتفع عن السّاقط السّوقي، وانحطّ عن البدوي الوحشي⁴².

هي لغة فنية من نمط خاص، ثلاثم عصرها والفنّ الذي تعبّر عنه، ترتفع عن لغة السوقة واللفظ البدوي الموحش الذي لا صلة له بروح العصر، فالعصر هو الذي هيأها لأن تتسم بهذه الشّعيرية الخاصّة، وهذا لا يعني سير الشّعير على طريقة واحدة في التّعبير والتزامه نمطا لغويا واحدا لا يفارقه، فالجرجاني أراد الإشارة إلى الطّابع العام الذي يجب أن تتسم به لغة الشّعير في عصره دون إقصاء خصوصيات المعاني المؤدّاة، وطرائق الإبانة عنها، فلكل مقال مقام يقتضيه، ولغة خاصّة تعبّر عنه، فجعل من الواجب أن تكون الألفاظ موزّعة على رتب المعاني فلا يكون الغزل كالافتخار مثلا⁴³.

ومن تجلّيات القراءة اللّغوية للشّعير ما أورده القاضي من نقاش دار بين المحتجين لأبي الطيب وخصومهم حول لفظ (بوقات)، التي أوردها أبو الطيب في قوله:

إذا كانَ بعضُ النَّاسِ سيقًا لدولةٍ ففِي النَّاسِ بوقاتٌ لها وطبولُ

فكان أن ذهب الخصوم أن جمع (بوق) على بوقات خطأ، إذ يُجمَعُ باب فُعْل على أفعال في أدنى العدد؛ كـ "قفل" و"أقفال"، و"عود" و"أعواد"، فردّ أبو الطيب بأنّ هذا الاسم مؤنّد لم يسمع واحده إلا هكذا ولا جمعه بغير التّاء، وإنّما هو مثل "حمام" و"حمامات" و"ساباط" و"ساباطات"؛ وسائر ما جمعه من المذكر بالتّاء، وزاد بأنّ من جمع اسما لم يجد عن العرب جمعه فأجراه على الأصل لم يُسغ الرد عليه، ولم يجزّ أن ينسب إلى الخطأ لأجله⁴⁴.

بعد الاسترسال في عرض موقف خصوم الشّاعر وردّ الشّاعر بطريقة موضوعية يورد رأيه في القضية بأن ينطق بالحكم النقدي العادل المبني على قراءته الفاحصة ولو على حساب الشّاعر، حيث يقول: <<قد قال الفريقان ما حكيناه؛ وقد كان لأبي الطيب في الصحيح مندوحة وفي المجتمع عليه متّسع>>⁴⁵ وهذا ينمّ عن الوعي النّقدي الملزم للشّاعر

بالتزامه الطّريق الواضح للأحب الذي يقرّه أهل اللّغة وعلماؤها في صياغة لفظه الشعري وتخيّره⁴⁶.

ومن مظاهر تفحصه اللّغوي أيضا ما عدّه تفاوتاً في شعر المتنبي، فيما يتعلّق برداءة التّكرار، حيث ذهب على أنّه كان سبباً لتفاوت ذلك الشّعر والإخلال بجودته، ومثال ذلك ما قاله المتنبي⁴⁷:

ومِن جاهِلٍ بي وهو يجهلُ جهله ويجهلُ عليّ أنّه بي جاهلُ
وقوله أيضا:

فقلّلتُ بالهمِّ الذي قلّلتُ الحشا قلاقلَ عبيسٍ كلّهمَّ قلاقلُ

إذ من الواضح في هذه الأبيات ثقل التّكرار الذي أفسد روح الشّعر ومهائه، وأفقدته انسيابه، وبتّ في النفس استهجاناً له ووحشة ونفرة منه.

3.3- القراءة الفنّية: الصّورة الفنّية الجماليّة >>تمثيل وقياس نعلمه بعقولنا على الذي نراه بأبصارنا.<<⁴⁸ لذا فهي معيار فيّ حقيقي لدراسة الشّعر ونقده، بعدّها قيمة جماليّة ترسمها أخيلة الشّعراء، وبراعتهم في انتقاء ما يكون أكثر وقعا على نفس المتلقّين لشعرهم، لذا فقد انبرى النّقاد العرب منذ القدم في دراستها وتتبعها لأنّها تتخذ قيمة في تشكيل النَّصِّ الشعري.

وقد مثلت الصورة -والاستعارة بشكل خاص- لدى القاضي الجرجاني مكوّناً أساسياً من مكوّنات الكلام، بل عدّها أحد أعمدة الكلام وعلّمها المعوّل في التوسّع والتّصرّف، وبها يتوصل إلى تزيين اللفظ وتحسين النّظم والنّثر⁴⁹، وإذا أمعنا النّظر في العيار النّقدي الذي كان يتناول به القاضي الصّورة، ويحكم من خلاله بجمالها أو قبحها وجدناه مُعتمداً الحسّ الذي يُستشعر به حسن الصّورة أو قبحها، ففرّق بين الحسنه والسيّئة، فنجد مما ذكره في باب الاستعارات الحسنه ما قاله لبيد⁵⁰:

وغداً ربح قد وزعتُ وقرّة إذا أصبحت بيد السّمال زمامها

حيث لم يعقّب عليها بكبير تعقيب وكأنّه يُحيل قارئه إلى ذلك التّمييز النّفسي؛ ليستشعر بنفسه جمال الاستعارة أو قبحها⁵¹.

فيما كانت للقاضي بعض القراءات الفنية لاستعارات أخرى صنفها في باب الاستعارات السيئة، نذكر من بينها ما عدّه وصاحب له خروجاً عن حدّ الاستعمال والعادة، في قول أبي الطيّب المتنبي⁵²:

مسرة في قلوب الطيب مفرقها وحسرة في قلوب البيض واليلب
كانت قراءة صاحب القاضي للصورّة التي تضمّنها البيت توحى بأنّ الشّاعر جعل
"للطيّب" و"البيض" و"اليلب" قلوباً و"للزمان" "فؤاداً"، وهي استعارة لم تجر على شبه
قريب ولا بعيد، وإنّما تصحّ الاستعارة وتَحسُنُ على وجه من المناسبة، وطرف من الشبه
والمقاربة⁵³، فيما كانت قراءة القاضي لها مبنية على المقايسة، فقارنها بما قاله ابن
أحمر:

ولبت عليها كلّ مُعصفةٍ هوجاءٍ ليس للّها زيرُ
فما الفصل بين من جعل "للريح" "لبناً" ومن جعل "للطيّب" و"البيض" "قلبا"، فكان ردّ
صاحبه أنه وجد بين استعارة ابن احمر "للريح لباً" واستعارة المتنبي "للطيّب قلباً" بونا
بعيدا، فربّما قصر اللّسان عن مجازاة الخاطر ولم يبلغ الكلام مبلغ الهاجس، وهي إشارة
من صاحب القاضي للعيار التّفسي الذي اعتمده في قبول استعارة ابن احمر واستشعار
النّفس لما صوّره الشّاعر، وعدم قبول استعارة المتنبي واستهجان النّفس لها⁵⁴.

من خلال هذا الشّاهد يتّضح لنا أنّ المبدأ الذي اعتمد عليه القاضي في قراءته
لبعض الصّور الاستعارية الفنية كان مبنياً في كثير من الأحيان على عيار ذوقي نفسي،
معتمدا المقارنة بقراءة الصور الفنية في عديد التّصوص الشعرية المتقاربة.

4.3-السّرقات الشعريّة: نجد من بين التعاريف المتعدّدة للسّرقة: <<هي اقتباس خفيّ أو
معنى ظاهر اللفظ أو جملة من الألفاظ في سياق ما وإعادة صياغتها في بيت واحد من
الشّعر غالبا.>>⁵⁵

شغلت قضية السرقات الشعرية حيّزا كبيرا من كتاب "الوساطة"، فكانت أكثر
الموضوعات حضورا، فقد كانت تمثّل ما يقارب نصفه، لذا جاءت جلّ القراءات والأحكام
النّقديّة التي دارت حولها محفوفة بالحذر الشّديد أثناء البتّ في الحكم على شاعر
بالسرقة، لأنّها باب يحتاج إلى إنعام الفكر، وشدّة البحث، وحسن النّظر، والتحرّز من
الإقدام قبل التّبين، والحكم إلا بعد الثّقة⁵⁶.

لعلَّ المسؤولية النَّقدية التي استشعرها الجرجاني في قضية السرقات الشعريّة قادتته إلى أن يُخرج عددا من المشتركات بين الشعراء من دائرة السرقة، فهناك معانٍ مشتركة لا يختص بها أحد دون أحد، ولا يصحّ أن تُنسب إلى شخص بعينه، كما جعلت هذه المسؤولية القاضي منصفا صاحب المعنى المخترع، بعده مالكة الأول، ذامًا المحتدي المعتدي على المعاني السّارق لها⁵⁷.

رأى الجرجاني أنّ في بعض السرقات إبداعا ومهارة، فاستحالت السرقة فناً بدل أن كانت عيبا ممقوتا، كأن يزيد السّابق عن اللاحق زيادة تُحسب له، كقول العباس بن الأحنف⁵⁸:

بَكَتْ غَيْرَ أَنَسَةِ بِالْبِكَاءِ ترى الدَّمْعَ في مُقْلَتِها غَرِيباً
فجاء المتنبّي وقال بعده⁵⁹:

أَتَهَنُّ المصِيبَةَ غافِلاتٍ فَدَمْعُ الحُزْنِ في دَمْعِ الدَّلّالِ
فزاد المتنبّي عمّا قاله بن الأحنف وأحسن وملح بذكر الدلال⁶⁰.

ونجده في موضع آخر ممّا عدّه إبداعا لا سرقة؛ فيما يتّصل بنقل المعنى من غرض إلى آخر، وهو أخذٌ خفيٌّ يُظهر مهارة الشّاعر في تفنن الأخذ، كما يُبرز مهارة القارئ العالم "العميق" في كشفه والتنبّيه عليه، حتّى وإن اختلف غرض البيتين الشعري، فالشّاعر الحاذق يستطيع تطويعه وفق الغرض الثاني، والقارئ المتأمل الفطن يعرف قرابة ما بينهما، والوصلة التي تجمعهما، ومن أمثلة ذلك نجد قول "كثير"⁶¹:

أُرِيدُ لأَنسى ذِكْرَها فَكأنَّما تمثّل لي ليلي بكلِّ سَبيلِ
وقول أبو نواس⁶²:

ملكٌ تصوّر في القلوبِ مثالُهُ فكأنَّهُ لم يخلُ منه مكانُ

فلم يشكّ عالم في أنّ أحدهما من الآخر، وإن كان الأول نسيبا والثاني مديحا⁶³ إلاّ أنّ القارئ العميق لاشكّ وأنه سيكتشف الصلة القائمة بينهما وهذا ما أشار إليه الجرجاني بحديثه على الدّور الذي يضطلع به القارئ العالم.

وتجدد الإشارة إلى أنّ الجرجاني قد استفاض بالحديث - في باب السرقات - عن أزمة الشاعر المحدث ووصفه بالمظلوم، ليجد له مسوغا لبعض ما أخذه عن غيره من

الشّعراء القدامى، إذ لم يكن المجال أمامه رحبا بالمعاني التي لم يُترك له منها إلا القليل، فقد سبقوه إليها ممّا جعله ضيقا على من أتوا بعدهم⁶⁴.

لقد كانت نظرة الجرجاني لقضية السرقات نظرة "القارئ المتبصّر"، بإخضاع كلّ حكم نقدي للموضوعية، حيث أشار في تمهيدته للحديث عنها على أنّها داء قديم لم يسلم منه شاعر، وكأنه يبدي مسوّغا يُبيح من خلاله بعضا منها بالنظر لطبيعة الفنّ الذي يفرض الإفادة من جهود السّابقين، والبناء عليه، وهنا يظهر تفرد الشاعر الحاذق وبراعته وشخصيته الفنية وطابعه الإبداعي⁶⁵، وقدرته على تخيّر اللفظ المناسب للتعبير عمّا تختلج به نفسه حتّى ولو استعار من عند غيره وأفاد ممّا أجادوا فيه.

قدّم الجرجاني سردا طويلا لسرقات المتنبي بلغت فيما ينيف على مئة وثلاثين صفحة، حوت على أكثر من خمسمائة قراءة، وبلغ مجموع ما أثبتته منها أكثر من ثلاثمائة مثال، ومنها ما أخذه من أبي تمام، ومن البحري، ومن غيرهما، وفي عدد منها تعقيب منه باستحسان المعنى أو استهجانها، أو بوصف الأخذ أو بيان زيف الدعوى فيه، فنجد من ذلك مثلا قول أبي تمام⁶⁶:

وما سافرت في الآفاق إلّا ومن جدواك راحلتي وزادي

وقول المتنبي⁶⁷:

مُحِبُّكَ حينما اتَّجَهْتَ رِكابِي وَضَيْفُكَ حيثُ كُنْتُ مِنَ الْبِلَادِ

حيث أشار الجرجاني أنّ هذا من أقبح ما يكون من السرقة، لأنّه يدلّ على نفسه باتّفاق المعنى والوزن والقافية⁶⁸.

4. خاتمة:

نخلص في الأخير إلى نتيجة مفادها أنّ بعض الأحكام النقدية القديمة كانت تفتقر لبعض الآليات القرآنية المنهجية الكاملة تبعا لتعدد القراء وتباين قراءاتهم، وبتبعية لفعل التلقّي لدى القاضي الجرجاني وبعض آلياته المنهجية، توصلنا لجملة من النتائج والتي نذكرها فيما يلي:

- أعطى الجرجاني للقارئ مفهوما دالّا على وعيه التّام بالدور المنوط به انطلاقا من وجوب خبرته بالنصوص التي يعكف على قراءتها والحرص على اعتماد الموضوعية معيارا لكل قراءة.

- صاغ الجرجاني عدّة أنواع من المتلقّين وخصّ كلّ نوع ببعض المميّزات، وبهذا نستشف وجود قراء نموذجيين للنصوص التّمودجية، وتعدّد أنواع النصوص تعدّد القراءات بما يجعل أفق التلقّي مفتوحاً.
- للفعل القرآني أهمية بالغة من حيث تصنيع النّص والكشف عن المخبوء.
- وضع الجرجاني عدّة شروط للقارئ، كانت في مُجملها نتاج فحص عميق للتراث النّقدي والتّجارب القرآنية السّابقة والتي تنمّ عن إدراكه العميق لها وما شاب بعضها من قصور.
- وظّف الجرجاني -أثناء تلقّيه للشعر وفحص نصوصه- عديد الأدوات المنهجية فانماز فعله القرآني بطابع منهجي عادل.
- اتّسم الحكم النّقدي للقاضي الجرجاني بالإنصاف من خلال إيجاد بعض المسوّغات لعدد من القضايا التي عمل على معالجتها.
- المتفحّص للخطاب النّقدي القديم لا شكّ أنه يدرك تلك الجمالية التي طبعت قراءاته للنصوص الشعريّة رغم تباينها.
- كان أثر وظيفة القضاء بيّنًا في خطاب الجرجاني النّقدي، وهو ما تعكسه قراءاته.
5. الهوامش:

- 1- يُنظر: محمود عباس عبد الواحد، قراءة النّص وجمالية التلقّي بين المذاهب الغربية الحديثة وتراثنا النّقدي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة 1996، ص22.
- 2- يُنظر: ناظم عودة خضر، الأصول المعرفية لنظرية التلقّي، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن 1997، ص164.
- 3- يُنظر: القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، ط1، المكتبة العصرية، بيروت 2006، ص14.
- 4- المرجع نفسه، ص91.
- 5- يُنظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- 6- يُنظر: المصدر نفسه، ص12.
- 7- يُنظر: المصدر نفسه، ص77.
- 8- المصدر نفسه، ص354.
- 9- يُنظر: المصدر نفسه، ص343.

- 10- يُنظر: محمد المبارك، استقبال النَّص عند العرب، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1999، ص184.
- 11- حسين الواد، المتنبي والتجربة الجمالية عند العرب، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1991، ص305.
- 12- القاضي الجرجاني: الوساطة، ص91.
- 13- يُنظر: المصدر نفسه، ص305.
- 14- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- 15- يُنظر: عبد الله بن عبد الرحمن بانقيب، المسؤولية النقدية في كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه، حولية كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، مصر، العدد 30، 2010، ص534.
- 16- يُنظر: خديجة غفيري، سلطة اللغة بين فعلي التأليف والتلقي، دط، أفريقيا الشرق، المغرب 2012، ص154.
- 17- يُنظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- 18- يُنظر: القاضي الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص344.
- 19- المصدر نفسه، ص11.
- 20- المصدر نفسه، ص12.
- 21- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- 22- يُنظر: محمد مندور: النقد المهيج عند العرب، دط، دار نهضة مصر، مصر 1996، ص252.
- 23- القاضي: الوساطة، ص31.
- 24- محي الدين صبيحي: نظرية الشعر العربي من خلال نقد المتنبي في القرن الرابع الهجري، ط1، الدار العربية للكتاب، ليبيا 1981، ص163.
- 25- يُنظر: عبد الله بن عبد الرحمن بانقيب: المسؤولية النقدية في كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص505.
- 26- يُنظر: محي الدين صبيحي: نظرية الشعر العربي من خلال نقد المتنبي في القرن الرابع الهجري، ص97.
- 27- عبد الله بن عبد الرحمن بانقيب: المسؤولية النقدية في كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص499.
- 28- يُنظر: القاضي الجرجاني: الوساطة، صص91.92.
- 29- يُنظر: المصدر نفسه، ص110.
- 30- يُنظر: عبد الله بن عبد الرحمن بانقيب: المسؤولية النقدية في كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص495.

- 31- ينظر: القاضي الجرجاني، الوساطة، ص52.
- 32- المصدر نفسه، ص52.
- 33- يُنظر: فايز الداية، الجوانب الدلالية في نقد الشعر في القرن الرابع الهجري، ط1، دار الملاح للطباعة والنشر، دمشق1978، ص302.
- 34- يُنظر: عبد الله بن عبد الرحمن بانقيب: المسؤولية النقدية في كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص520.
- 35- المرجع نفسه، ص ص 520-521.
- 36- يُنظر: المرجع نفسه، ص523.
- 37- المرجع نفسه، ص523.
- 38- يُنظر: المرجع نفسه، ص ص 523-524.
- 39- يُنظر: المرجع نفسه، ص524.
- 40- يُنظر: المرجع نفسه، ص ص 524-525.
- 41- يُنظر: محمد كريم الكواز: البلاغة والنقد المصطلح والنشأة والتجديد، ط1، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان 2006، ص85.
- 42- يُنظر: القاضي الجرجاني: الوساطة، ص25.
- 43- يُنظر: عبد الله بن عبد الرحمن بانقيب: المسؤولية النقدية في كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص512.
- 44- يُنظر: المرجع نفسه، ص ص 517-518.
- 45- القاضي الجرجاني: الوساطة، ص370.
- 46- يُنظر: عبد الله بن عبد الرحمن بانقيب: المسؤولية النقدية في كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص519.
- 47- يُنظر: المرجع نفسه، ص ص 519-520.
- 48- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاکر، ط3، دار المدني، جدة، المملكة العربية السعودية 1992، ص330.
- 49- يُنظر: عبد الله بن عبد الرحمن بانقيب: المسؤولية النقدية في كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص528.
- 50- يُنظر: المرجع نفسه، ص529.
- 51- يُنظر: المرجع نفسه، ص529.
- 52- يُنظر: المرجع نفسه، ص529.
- 53- يُنظر: المرجع نفسه، ص529.

- 54- يُنظر: المرجع نفسه، ص530.
- 55- عبد المالك مرتاض، نظرية النص الأدبي، ط3، دارهومة للطباعة، الجزائر 2007، ص199.
- 56- يُنظر: عبد الله بن عبد الرحمن بانقيوب: المسؤولية النقدية في كتاب الوساطة بين المتنبّي وخصومه، ص540.
- 57- يُنظر: المرجع نفسه، ص541.
- 58- يُنظر: المرجع نفسه، ص542.
- 59- يُنظر: المرجع نفسه، ص542.
- 60- يُنظر: المرجع نفسه، ص542.
- 61- يُنظر: المرجع نفسه، ص544.
- 62- يُنظر: المرجع نفسه، ص544.
- 63- يُنظر: المرجع نفسه، ص544.
- 64- يُنظر: المرجع نفسه، ص545.
- 65- يُنظر: المرجع نفسه، ص544.
- 66- يُنظر: المرجع نفسه، ص547.
- 67- يُنظر: المرجع نفسه، ص547.
- 68- يُنظر: المرجع نفسه، ص547.